المملكة الأردنية الهاشمية

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

المذكرة الإيضاحية المرفقة مع تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة

أولاً: المقدمة

بناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات رقم (٦-١/٢٠٢٠) تاريخ (٢٠٢٠/٠١/٣٠)، تم الموافقة على اصدار تعليمات إرسال رسائل الجملة المعدلة ونشرها على الموقع الالكتروني للهيئة للاستشارة العامة لمدة (٣٠) يوماً من تاريخ النشر، حيث كان آخر موعد لتقديم الملاحظات هو بتاريخ (٢٠٢٠/٠٣/١١).

وقد ارتأت الهيئة تعديل التعليمات بعد أن تم العمل بها لفترة حيث تبين ضرورة تعديل هذه التعليمات للأخذ بعين الاعتبار المستجدات في القطاع والملاحظات التي وردت للهيئة من قبل المرخصين ومصدري رسائل الجملة خلال فترة التطبيق وتم اجراء العديد من التعديلات ووضع بنود تأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات، إضافة الى العمل على تلافي أية اشكالات ظهرت للهيئة خلال فترة التطبيق، وبعد دراسة ملاحظات القطاع على وثيقة الاستشارة خلصت الهيئة الى وثيقة التعليمات المعدلة والتي اخذت بعين الاعتبار كافة الملاحظات والمستجدات في سوق رسائل الجملة وتلافي أية اشكالات مستقبلية بهذا الخصوص.

ثانياً: مصفوفة الملاحظات الواردة على مسودة تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة المعدلة:

الرقم	الملاحظة	الجهة	رأي الهيئة
	أولاً : الملاحظات العامة		
١	ترى شركتنا بأنه يتوجب حصر نطاق التطبيق في رسائل الجملة المرسلة من مصادر محلية داخل المملكة وبأن تستثني رسائل الجملة من مصادر دولية (خارج المملكة)	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	ترى الهيئة بأن عدم تضمين الرسائل الدولية التي تنشأ من شبكات خارج المملكة والمنهية على الشبكات المحلية وبالرغم من وجود اتفاقيات تجارية بين المرخصين لتمريرها الا ان الشكاوى المتعلقة بعدم تمرير هذه الرسائل مستمرة، وتقوم الهيئة حالياً بدراسة الحلول المتاحة حول الرسائل الدولية والا أن يتم صدور أية قرارات تنظيمية ترى الهيئة بأن تضمينها يصب في مصلحة السوق الأردني، بحيث يتم على الأقل ضمان تمرير هذه الرسائل الى المستفيدين لأهميتها، ومثال عليها بعض رسائل OTP والتي ينشأ بعضها خارج المملكة.
٢	لم تتطرق هذه التعليمات باي شكل من الأشكال إلى موضوع ("تمرير الرسائل") مما يعني أن التعليمات لا تنظم أعمال مصدري رسائل الجملة من غير المرخص لهم حالياً والذي يقتصر عملهم على تمرير هذه الرسائل، إننا نرى أن هذا قصور خطير في مسودة التعليمات كان من الأولى إيلاء الأهمية القصوى له عند تعديل التعليمات الحالية، خاصةً وإن التوجه الذي يفهم من هذه التعليمات هو ترخيص هؤلاء المصدرين وإدخالهم تحت المظلة التنظيمية للهيئة، وبالتالي فإننا بدايةً نطلب تعديل إسم التعليمات لتصبح ("تعليمات تنظيم إرسال وتمرير رسائل الجملة")، وعكس ذلك على بنود التعليمات بما فيه فرض الإلتزامات الضرورية عليهم وبما يكفل الوصول إلى أداء مقبول ومنافسة عادلة في سوق رسائل الجملة. وحماية لحقوق المستفيدين مشتركي شركات الاتصالات	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	إن عملية "تمرير الرسائل" مقتصرة على المرخص لهم من قبل الهيئة حيث تنشأ الرسائل على شبكة المرخص لهم ويقوم "مصدر رسائل الجملة بإعداد المحتوى وجمع البينات الخاصة بمتلقي الرسائل وارسالها الى شبكة المرخص له
٣	هل سوف يتم طلب إضافة الرموز الجديد لقائمة الحجب الحالية؟ adv blocker tool	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	كما تم تضمين رسائل ADV الدعائية ورسائل الخدماتية التي تحتوي على اسم المرسل Sender IDفإن ذلك ينطبق على كافة أنواع الرسائل الخدمية الأخرى على نظام adv blocker tool ، ولا ترى الهيئة أية صعوبات لتنفيذ المطلوب فنياً.

٤	قد قامت هيئتكم الموقرة بمقترح لمعالجة هذا الموضوع من خلال الاستشارة المتعلقة بـ Market Review وذلك باقتراح إلغاء النظام القائم Bill & Keep واستبداله بنظام Termination Fees والذي سوف يؤثر سلبا على اعمال هذا القطاع وكما هو مبين أدناه : ١- رفع اسعار الرسائل النصية القصيرة السائدة وذلك لارتفاع الكلفة على مصدري الرسائل نتيجة لفرض Termination Fees على كل رسالة نصية قصيرة مرسلة. مع العلم ان هذه الزيادة لن تطبق على شركات الاتصالات وبالتالي سيكون هنالك خللا واضحا بالسوق وعدم تنافسي. ٢- استبعاد المنافسة في السوق والقضاء عليها نظرا لان كل شركة من شركات الاتصالات مهيمنة على شبكتها و مشتركيها. ٣- ان الطريق الامثل لمعالجة الثغرات الجوهرية هو تطبيق نصوص تعليمات هيئتكم الموقرة " حماية المنافسة في قطاع الاتصالات رقم (١-٣-٢٠٠٦) بتاريخ (٢٠٠٦/٠٢/١٤)" وقانون المنافسة لسنة ٢٠٠٤ ليشمل كل من شركات الاتصالات واعمال مصدري رسائل الجملة تحت مظلة هيئتكم الموقرة ، والذي سيعالج كافة الامور الجوهرية في هذا القطاع و يحفز المنافسة بطريقة سليمة.	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	- مطلوب التحقق من القرار المذكور – - القرار المذكور لم يصدر لغاية تاريخه
٥	ان التعليمات المقترحة تعليمات قيّمة وايجابية يمكنها معالجة قسم كبير من الثغرات، ولكن وحسب اعتقادنا ان الامور الجوهرية والتي سببت الكثير من المشاكل لم يتم التطرق اليها او معالجتها في هذه الاستشارة. إن اهم هذه الامور والثغرات ناتج عن صراع كبير ما بين شركات الاتصالات فيما بينها من جهة وكذلك شركات الاتصالات ومصدري الرسائل من ناحية اخرى للإستحواذ على اعمال هذا القطاع من خلال قيام هذه الشركات ببعض الممارسات التي هدفها الإضرار باعمال مصدري الرسائل مستغلة هيمنتها على شبكتها و مشتركيها بهدف الاستحواذ على أعمال هذا القطاع بشكل كامل.	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	أن ما تم ذكره وتضمينه في هذه الملاحظة تحديدا هو أحد الأسباب الجوهرية التي من شأنها أن تمكن الهيئة من مراجعة التعليمات بشكل دوري وفقاً لمتطلبات سوق الاتصالات والإشكاليات والنزاعات والشكاوى التي تنجم بين المرخص لهم والمستفيدين، وتدرس الهيئة الأمور والحلول التي من شأنها ان تعود بالفائدة على القطاع ككل لمعالجة الهيمنة وبالتالي تؤثر على المنافسة، وتأتي هذه الحلول كتوصيات ومخرجات من دراسة الاسواق ومدى نجاعة هذه الحلول على القطاع ككل وليس على طرف بحد ذاته.
٦	لا يمكن ضمان التزام مصدري رسائل الجملة من خارج المملكة	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	الملاحظة لا تنطبق على نطاق التعليمات

	بتعليمات الهيئة فهي غير خاضعة للرقابة والتنظيم من قبل الهيئة لأنها ليست من المرخص لهم. ومن الأمثلة على ذلك الضوابط الحد من الرسائل الاقتحامية الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، حيث نصت في البند (١ - ٥) على أن تطبق تلك الضوابط على الرسائل الالكترونية والتي تشمل الرسائل النصية القصيرة SMS) الصادرة من داخل السعودية		
٧	ونرحب بإقتراح الهيئة الى فرض الموافقة المسبقة للهيئة لمصدر رسائل الجملة، ونفترض بهذه الموافقة أن هؤلاء المزودين سيصبحون مصدري رسائل الجملة المرخصين، وسيخضعون للتنظيم ولتعليمات وأحكام الهيئة، وحيث أن الأمر الواقع حالياً غير ذلك، فإننا نتساءل عن الكيفية والطريقة وعن الجدول الزمني الذي سيجعل من مصدري رسائل الجملة المرخصين خاضعين للسلطة التنظيمية للهيئة	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	-ينبغي مراجعة هذا البند – وعكس الخطوات التي يتم من خلالها الحصول على الموافقة مع العلم بوضوح الخطوات لدى المرخصين ككل .
٨	ان واقع الحال الذي خلق الثغرات الاساسية في اسواق الرسائل النصية القصيرة ناتج عن تمرير اعداد كبيرة من الرسائل النصية القصيرة لمشتركي هذه الشبكات مرسلة من شبكات اخرى ودون تحقيق اي دخل من تلك الرسائل للشركة المستلمة (الممرره) للرسائل النصية القصيرة مع العلم بأن هذا الوضع كان سببه امتناع بعض شركات الاتصالات عن بيع خدمة الرسائل النصية القصيرة لبعض مصدري الرسائل دون وجه حق وحصرها ببعض الشركات بهدف الاستفاده منها قدر الامكان مخالفة بذلك قانون وتعليمات المنافسة.	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	إن الرسائل الدولية التي تنشأ من شبكات خارج المملكة والمنهية على الشبكات المحلية وبالرغم من وجود اتفاقيات تجارية بين المرخصين لتمريرها الا ان الشكاوى المتعلقة بعدم تمرير هذه الرسائل مستمرة، وتقوم الهيئة حالياً بدراسة الحلول المتاحة حول الرسائل الدولية والا أن يتم صدور أية قرارات تنظيمية ترى الهيئة بأن تضمينها يصب في مصلحة السوق الأردني، بحيث يتم على الأقل ضمان تمرير هذه الرسائل الى المستفيدين لأهميتها، ومثال عليها بعض رسائل OTP والتي ينشأ بعضها خارج المملكة.
٩	بعض الرسال الخدمية كرسائل الحجوزات ورسائل تأكيد الاشتراك من المواقع العالمية قد تنشئ من مصادر دولية نظرا لطبيعة عمل المواقع والتطبيقات المختصة بهذه الخدمات، كما لا يمكن الزامها بتعليمات الهيئة وتحديدا استخدام المعرفات المطلوبة بموجب التعليمات، الأمر الذي قد يتسبب بحجب هذه الرسائل عن المستفيدين.	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	أي رسالة منتهية على الشبكات المحلية فإنها تتم من خلال تعاقد مصدر رسائل الجملة داخل المملكة مع مصدر رسائل جملة خارج المملكة لإدارة عمليات رسائل الجملة، لذا ما ينطبق على الرسائل المحلية يمكن تطبيقه على الرسائل الدولية فور وصولها.
١٠	أن التعديل الحالي لم يتضمن الحلول المنشودة للمشاكل المذكورة، ومنها على سبيل المثال التفريق بين الرسائل الخدمية والرسائل	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم توضيح الطلوب والتفريق بين انواع الرسائل

	الدعائية، حيث لم تتضمن هذه التعليمات المعدلة ما يشير إلى المميز الأساسي والجوهري لرسائل الخدمة وهو أن لا تتضمن أي محتوي دعائي .		
١١	قد قامت هيئتكم الموقرة بمقترح لمعالجة هذا الموضوع من خلال الاستشارة المتعلقة بـ Market Review وذلك باقتراح إلغاء النظام القائم Bill & Keep واستبداله بنظام Termination Fees والذي سوف يؤثر سلباً على اعمال هذا القطاع وكما يلي : ١- رفع اسعار الرسائل النصية القصيرة السائدة بسبب ارتفاع الكلفة على مصدري الرسائل نتيجة لفرض Termination Fee على كل رسالة نصية قصيرة مرسلة. مع العلم ان هذه الزيادة لن تطبق على شركات الاتصالات مما يعني زيادة في الشرخ القائم والذي يؤثر على اعمال السوق والذي تحاول هيئتكم الموقرة ايجاد الحلول له. ٢- استبعاد المنافسة في السوق والقضاء عليها بسبب هيمنة شركات الاتصالات على شبكتها ومشتركيها نظراً لعدم وجود اي كلف اضافية مثل Termination Fee في حال قيام شركات الاتصالات بإرسال الرسائل النصية القصيرة لمشتركيها وعلى شبكتها. ٣- تحول جزء كبير من عملاء خدمات الرسائل النصية القصيرة الى التطبيقات OTT و/أو الى وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة نتيجة لارتفاع الاسعار في السوق الاردني. و هذا سوف يؤدي الى انعكاس سلبي على دخل كل من الحكومة (ضرائب و الرسوم) و شركات الاتصالات و مصدري الرسائل.	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	لقد تم الاخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات وبما يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة ومصلحة القطاع ككل
١٢	ان واقع استقبال رسائل الجملة الدولية يتم من خلال تعاقدات قائمة بين المرخص لهم وشركات دولية (HUBs) تقوم بتجميع وتمرير الرسائل من مصادر دولية وإنهاؤها على شبكات المرخص لهم، وبالتالي لا يمكن لتلك الشركات الالتزام بعنونة الرسائل (Sender ID)، أو تغيير محتوى الرسائل، أو تمييز الرسائل الدعائية من الخدمية. وعليه، لا يمكن تطبيق التعليمات على تلك الشركات.	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	نصوص بنود التعليمات المقترحة اخذت بعين الاعتبار هذا الموضوع وامكانية تطبيقه بما لا يتعارض مع مصلحة الشركات المرخصله ومصدري الرسائل
١٣	ان الطريق الامثل لمعالجة الثغرات الجوهرية هو تطبيق نصوص و تعليمات هيئتكم الموقرة " حماية المنافسة في قطاع الاتصالات رقم (١-٣-٢٠٠٦) بتاريخ (٢٠٠٦/٠٢/١٤)" وقانون المنافسة	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	علم، سيتم العمل على تطبيق التعليمات بما يحقق المنافسة العادلة في القطاع

	لسنة ٢٠٠٤ ليشمل كل من شركات الاتصالات واعمال مصدري رسائل الجملة تحت مظلة هيئتكم الموقرة ، حيث أن تطبيق القانون والتعليمات سيعالج كافة الامور الجوهرية في هذا القطاع و يحفز المنافسة بطريقة سليمة في حال تطبيقها.		
١٤	ومن ناحية أخرى، ترى شركتنا بعدم السماح لمصدري رسائل الجملة بتمرير رسائل الجملة من مصادر دولية من خارج المملكة واعادة ارسالها إلى مشتركي الشبكات المحلية؛ لما لذلك من أثر على اعمال المرخص لهم وانخفاض العوائد المتأتية من إنهاء رسائل الجملة الدولية مباشرة على شبكات المرخص لهم، وأثر ذلك على عوائد قطاع الاتصالات بشكل عام، إضافة إلى عدم القدرة على السيطرة على محتوى تلك الرسائل بشكل يضمن توافقها مع التشريعات القائمة والمخاطر الأمنية التي قد تنشأ من ذلك. حيث أن تلك الممارسات هي شبيهة بتمرير المكالمات الدولية من خلال .SIM Boxes وبالتالي فان قيام مصدري رسائل الجملة بهذا النشاط يعتبر غير قانوني وستسبب باضرار على الشركات المرخص لها . وعليه، ترى شركتنا بأنه من العملي تمكين المرخص لهم من إدارة رسائل الجملة من المصادر الدولية بترشيحها (فلترتها) للسماح بتمريرها أو حجبها وفقا للممارسات القائمة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات والمتفق عليها في بين المشغلين بهذا الخصوص وبما يتفق مع الممارسات العالمية في هذا المجال، الأمر الذي سياسهم في وصول رسائل الجملة الخدمية إلى المستفيدين وعدم تأخرها، كما سيساهم في تمكين المرخص لهم من حماية شبكاتهم من الرسائل غير المرغوب فيها، وتحقيق عوائد إضافية من إنهاء الرسائل المنشأة من مصادر دولية على شبكته، وتجنب أية مخاطر ذات علاقة	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تم وضع بنود للتعامل مع هذا الموضوع
١٥	فقد أشارت المسودة إلى أنه يكفي أن تكون رسائل الجملة مرسلة إلى مجموعة مشتركين تربطهم صفة مشتركة ليتم إعتبارها – أي هذه الرسائل - خدمية، وهذا تعريف خطير سوف يؤدي ليس فقط	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم صياغة التعليمات وبنودها بما يحقق العدالة لجميع العاملين في القطاع وبما يمنع اية اشكالات سلبية

	إلى إستمرار الإشكالات المزمنة المعهودة في موضوع رسائل الجملة، بل وزيادتها وإعطاء بعض مزودي الخدمة وحتى بعض المشغلين الفرصة لإستغلالها والإستمرار بالممارسات المخلة بالتعليمات والمضرة بالمنافسة.		
١٦	ان الطريق الامثل لمعالجة الثغرات الجوهرية هو تطبيق نصوص تعليمات هيئتكم الموقرة: " حماية المنافسة في قطاع الاتصالات رقم (١-٣-٢٠٠٦) بتاريخ (٢٠٠٦/٠٢/١٤)" وقانون المنافسة لسنة ٢٠٠٤ ليشمل كل من شركات الاتصالات واعمال مصدري رسائل الجملة تحت مظلة هيئتكم الموقرة ، والذي سيعالج كافة الامور الجوهرية في هذا القطاع و يحفز المنافسة بطريقة سليمة. • عدم امتناع اي من المرخص لهم من التعاقد و/او بيع رسائل الجملة الى اي من مصدري الرسائل النصية القصيرة الموافق عليهم من قبل الهيئة. •طلب من المرخص لهم عدم القيام بتقديم رسائل نصية قصيرة مجانية مقابل بيع اي من منتجات المرخص لهم الاخرى. • تقوم حاليا شركات عديدة ببيع رسائل عن طريق Whatsapp وهذه الرسائل غير خاضعة للاحكام التنظيمية الصادرة من قبل هيئتكم الموقرة ، ولذلك نرجوا منكم التدخل لتنظيم و مراقبة هذه الخدمة واخضاعها الى القوانين النافذة و تعليمات الهيئة. • تطبيق وتفعيل قانون وتعليمات المنافسة بحزم فيما يتعلق في عمليات القطاع كافة • على المرخص لهم من شركات الإتصالات اعلام مصدري رسائل الجملة بارقام المشتركين الذين قاموا بحجب خدمة الرسائل النصية القصيرة الدعائية و / او الارقام الخارجة عن الخدمة وبشكل دوري.	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	علم، والاصل والاساس هو تطبيق التعليمات بما يضمن العدالة والمساواة بين الجميع مع الحفاظ على المنافسة الفعالة وتحفيز القطاع
١٧	ومن ناحية أخرى، ترى شركتنا بأن إصدار موافقة لمصدري رسائل الجملة يعطي الهيئة الصلاحيات اللازمة لتنظيم اعمال هؤلاء المصدرين وبالتالي ضمان امتثالهم بهذه التعليمات عند صدورها، وإنفاذ قرارتها بهذه الخصوص، واتخاذ ما يلزم من	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	علم ، وتم الاخذ بعين الاعتبار بملاحظة الشركة بما يأخذ مصلحة القطاع ككل

	إجراءات تحت طائلة سحب الموافقة أو عدم تجديدها في حال عدم امتثالهم، و/أو تطبيق أية عقوبات تراها مناسبة بحقهم. وعليه، توصي شركتنا بما يلي : .عدم الحاجة لتوقيع عقد اشتراك مع المرخص لها با. بأن تتضمن الموافقة الصادرة عن الهيئة إلى مصدر رسائل الجملة بنودة تضمن التزامه بالتشريعات النافذة وقرارات المجلس ذات العلاقة بإرسال رسائل الجملة.		
١٨	هذا، وتؤكد شركتنا على عدم مسؤوليتها عن مراقبة مدى التزام مصدر رسال الجملة بأي من بنود هذه التلعيمات: أ. فمن الناحية التجارية، يعتبر الأشراف الدائم والمستمر امرأ غير مقبول من قبل مصدري رسائل الجملة لأن ذلك يعتبر من قبيل التدخل المباشر في ادارة المعلومات والأعمال، وهو أمر لا يمكن تطبيقه على ارض الواقع، إضافة إلى المعلومات التي يتوجب على المرخص لهم الاشراف عليها هي من الأعمال الرئيسة لمصدري رسائل الجملة وتتضمن اسرارهم التجارية المحمية بموجب أحكام القانون. . ب. ومن الناحية الادارية والقانونية، أن الأشراف الدائم والمستمر هو عبارة عن فرض سلطة رقابية على مصدري رسائل الجملة وهذه صلاحية منوطة في هيئة تنظيم قطاع الاتصالات إستنادا للموافقة التي ستصدرها الهيئة الإرسال رسائل الجملة وفقا المسودة التعليمات، وتفويض هذه الصلاحية او منحها للمرخص لهم غير جائز ومخالف لمبادئ القانون الإداري ويعوزه السند القانوني ج. إضافة إلى أنه لا يمكن القاء مسؤولية تقصير مصدر رسائل الجملة عن الأيفاء بالتزاماته بموجب التعليمات على عاتق المرخص له، فهو أمر لا يمكن الحكم عليه أو تقديره من قبل المرخص له، كما لا يمكن للمرخص له مراقبة مدى التزام مزود الخدمة بالتعليمات واتخاذ أي إجراء بهذا الخصوص تجنبا لأية تبعات نتيجة لذلك	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	إن المطلوب ضمان عدم تجاوز مصدر رسائل الجملة المرتبط مع المرخص له لالتزاماته وليس التدخل في ادارته واعماله
١٩	كما توصي شركتنا بضرورة فصل التزامات المرخص لهم عن	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	مصدر رسائل الجمله يجب تطبق عليه التعليمات بغض النظر عن

	التزامات مصدر رسائل الجملة ضمن التعليمات، حيث يمكن لمصدر رسائل الجملة التحكم برسائل الجملة المرسلة من خلال أجهزته ومعداته من حيث قائمة المستفيدين المرسلة لهم ووقت إرسالها ومحتواها والمعرف الخاص بكل منها، ووقف إرسالها خلال الأعياد والعطل الرسمية والدينية والمناسبات الوطنية. أما المرخص له، فيقتصر دوره على إدارة النفاذ إلى الخدمة من خلال شبكته أو حجبتمرير رسائل الجملة الصادرة من مصادر دولية، والتأكد من عدم إرسال او تمرير الرسائل الدعائية لغير الراغبين باستلامها من المستفيدين، وعدم إرسال الرسائل الدعائية خلال الأوقات التي تحددها الهيئة		صفته
٢٠	ومن المواضيع المهمة جداً التي أشرنا إليها في العديد من المناسبات والمراسلات والتي لم تتطرق لها هذه التعليمات موضوع تسعير الرسائل الجملة غير الشخصية (A2P)، وقد إنتبهت الهيئة نفسها ذات يوم إلى هذا الموضوع وأصدرت مسودة إستشارة عام ٢٠١٧، وبالعودة إلى هذه الإستشارة نرى أن الهيئة قد خلصت إلى أن سوق إنهاء رسائل الجملة بحاجة إلى تنظيم، وأن شركات الإتصالات المتنقلة الثلاثة جميعها مهيمنة في هذا السوق، وقررت الهيئة بناءً على ذلك تسعير رسائل الجملة غير الشخصية (A2P)	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	كما ذكرت الشركة ان هذا الموضوع البحث به في استشارة الهيئة سابقا وتم التطرق الى الموضوع في Market Review وبناءا على نتائج دراسة السوق سوف يتم تحديد الوضع بالنسبة لهذا الموضوع
٢١	ومن المواضيع المهمة الاخرى التي نعتبرها الدافع الرئيسي وراء اصدار هذه التعليمات هو أن هذه المشاكل التي قد ظهرت في هذا القطاع كانت نتيجة لعدم انصياع مصدري رسائل الجملة لتعليمات الهيئة السابقة ومخالفتهم المستمرة والمتكررة لها، وتجدر الإشارة هنا الى ان مصدري رسائل الجملة هي عبارة عن شركات تجارية تجني أموال طائلة ولابد من تتنظيم عملهم، وقد أشارت مسودة التعليمات الى موضوع الموافقة المسبقة للهيئة لمصدر رسائل الجملة،	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	اخذت التعليمات بعين الاعتبار تنظيم سوق رسائل الجملة بعدالة ومساواة بين الجميع
٢٢	ومن المواضيع الأخرى التي تطرقت لها التعليمات موضوع إنهاء الرسائل الدولية، وضرورة حصول المرخص لهم على موافقة الهيئة على مزود خدمة هذه الرسائل، علماً ان موضوع الرسائل الدولية لا يدخل في الصلاحيات التنظيمية للهيئة، ناهيك عن أن بعض هؤلاء المزودين شركات أجنبية وقد لا يكون لها أصلاً وجود	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	للهيئة الحق في تنظيم كافة الخدمات في المملكة

	في المملكة.		
	نطاق التطبيق		
	ترى شركتنا بأن تنظم هذه التعليمات رسائل الجملة الصادرة من مصادر محلية فقط. يرجى الرجوع إلى ملاحظاتنا العامة أعلاه	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	للهيئة الحق في تنظيم كافة الخدمات في المملكة
	من المستغرب أن تتضمن هذه التعليمات بعض الأحكام والشروط المتعلقة بالرسائل الدولية، ومنها على سبيل المثال الموافقة على مزود خدمة إنهاء أو تمرير الرسائل الدولية المتعاقد مع المرخص له، وذلك بالنظر إلى أن ١) الرسائل الدولية لا تخضع للتنظيم، ويتم تبادلها مع المشغلين/المزودين الدوليين بناءً على إتفاقيات دولية ذات طابع تجاري بحت، و٢) إن معظم الرسائل الدولية يتم ارسالها من قبل شركات عالمية على سبيل المثال لا الحصر شركة Facebook وشركة WhatsApp، ومن غير الممكن الزام هذه الجهات بارسال رسائل الجملة بناءً على تعليمات محلية.	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	للهيئة الحق في تنظيم كافة الخدمات في المملكة
	التعريفات		
	عرفت هذه المادة مصدر رسائل الجملة على انه "مستفيد" من خدمات الاتصالات، وهو ما يتعارض مع تعريف المستفيد الذي اقترحته الهيئة في مسودة التعليمات، وتعريف المستفيد حسب قانون الاتصالات. إضافة إلى منح الموافقة لمصلر رسائل الجملة لإرسال رسائل الجملة حسب مقترح الهيئة، ينفي عنهم صفة المستفيد من خدمات الاتصالات كما أشرنا في ملاحظاتنا العامة أعلاه ويلغي الحاجة إلى توقيع عقد اشتراك معه كما تؤكد شركتنا على ضرورة عدم السماح لمصدري رسائل الجملة بتمرير الرسائل الصادرة من مصادر دولية كما أشرنا في ملاحظاتنا العامة أعلاه وبالتالي ترى شركتنا حذف كلمة "تمرير" من التعريف المقترح وعليه، نقترح التعريف التالي الشخص الحاصل على موافقة الهيئة الإرسال رسائل الجملة المحلية".	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تم اخذ الملاحظة بعين الاعتبار بما يتوافق مع المصلحة
	مصدر رسائل الجملة: الجهة الحاصلة على موافقة الهيئة والتي ترتبط مع المرخص له بعلاقة تعاقدية بموجب عقد الاشتراك الذي	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم اخذ الملاحظة بعين الاعتبار بما يتوافق مع المصلحة

	يسمح له بإرسال رسائل الجملة وفقاً لهذه التعليمات من المهم عدم استخدام مصطلح "المستفيد" في تعريف مصدر رسائل الجملة، فإن ذلك سيسبب الخلط بين المستفيد متلقي رسائل الجملة ومصدر رسائل الجملة، وإن مصدر رسائل الجملة هو صاحب مصلحة ولا يمكن اعتباره بأي حال على أنه يتمتع بحقوق المستفيد، حيث أن المستفيد وفقاً للتعريف الوارد في قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة (١٩٩٥) وتعديلاته هو : الشخص الذي يستفيد من خدمة الاتصالات العامة باستخدام عمليات الاتصال. مصدر رسائل الجملة: الجهة الحاصلة على موافقة الهيئة والتي ترتبط مع المرخص له بعلاقة تعاقدية بموجب عقد الاشتراك الذي يسمح له بإرسال رسائل الجملة وفقاً لهذه التعليمات		
	من المهم عدم استخدام مصطلح "المستفيد" في تعريف مصدر رسائل الجملة، فإن ذلك سيسبب الخلط بين المستفيد متلقي رسائل الجملة ومصدر رسائل الجملة، وإن مصدر رسائل الجملة هو صاحب مصلحة ولا يمكن اعتباره بأي حال على أنه يتمتع بحقوق المستفيد، حيث أن المستفيد وفقاً للتعريف الوارد في قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة (١٩٩٥) وتعديلاته هو : الشخص الذي يستفيد من خدمة الاتصالات العامة باستخدام عمليات الاتصال.	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم اخذ الملاحظة بعين الاعتبار بما يتوافق مع المصلحة
	اللجنة: هي اللجنة المشكلة للتحقق من عملية ارسال و/أو تمرير رسائل الجملة وفقاً لأحكام هذه التعليمات، لغايات إتمام الفحص الفني بشكل دوري أو عندما تنقضي الحاجة لذلك أو للتحقق من شكوى معينة.	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم اخذ الملاحظة بعين الاعتبار بما يتوافق مع المصلحة
	موافقة الهيئة (الموافقة): هي الموافقة الخطية التي تصدر عن الهيئة والتي تسمح لمصدر رسائل الجملة بإرسال رسائل الجملة ليتم تمريرها من خلال شبكات أي من المرخص لهم.	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم اخذ الملاحظة بعين الاعتبار بما يتوافق مع المصلحة
	الفحص الفني: الفحص الذي تجريه اللجنة للتحقق من عملية إرسال و/أو استقبال و/او تمرير رسائل الجملة وفقاً لآلية عملها المحددة في هذه التعليمات	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم اخذ الملاحظة بعين الاعتبار بما يتوافق مع المصلحة
	عقد الاشتراك : إننا لا نرى حاجة لادراج هذا البند، ولا حاجة لتوقيع عقد اشتراك موافق عليه من قبل الهيئة بين المرخص له	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	ترى الهيئة ضرورة ادراج البند

	ومصدر رسائل الجملة، حيث أن مصدر رسائل الجملة هو صاحب مصلحة وإن العلاقة بين المرخص له ومصدر رسائل الجملة هي علاقة تجارية بحتة ، يتم تغطيتها باتفاقية تجارية لهذه الغاية		
	ادراج تعريف تمرير رسائل الجملة	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم ادراجه
	ادراج تعريف تصريح بالموافقة: تصريح بالموافقة: نموذج يوقع عليه المستفيد يقوم بموجبه بالاشتراك من أحد المتاجر العامة للموافقة على استلام الرسالة معنونة بالرمز (MKT)، ويحتوي على المعلومات الأساسية للمشترك بما فيها الرقم الوطني للمشترك وما يعادله لغير الأردني والاسم الرباعي ورقم الوثيقة الرسمية وصورة عنها. وعلى مصدر رسائل الجملة الاحتفاظ بالتصريح الموقعة مع المشتركين.	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	البنود الواردة في التعليمات تكفي
موافقة الهيئة			
	على كل من يرغب بإرسال رسائل الجملة ليتم تمريرها من خلال شبكات المرخص لهم في المملكة الحصول على موافقة الهيئة الخطية المسبقة من خلال تقديم نموذج الطلب الغاء عبارة قبل توقيع عقد الاشتراك، حيث ان العلاقة بين المشتركين هي علاقة تجارية بحتة ، يتم تغطيتها باتفاقية تجارية لهذه الغاية	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	ترى الهيئة ضرورة الالتزام بما تم ادراجه في البنود لما تقتضيه المصلحة
	لا يتضح لشركتنا المقصود ب "المرخص له الذي ينشى رسائل جملة دولية والمنتهية على شبكات المرخص لهم المحليين"، فكيف يتم انشاء رسائل دولية من شبكة اية من المرخص لهم وإنهاؤها على شبكات المرخص لهم المحليين؟ كما لا يتضح لشركتنا المقصود بمعاملة المرخص الذي يمرر رسائل جملة دولية والمنتهية على شبكات المرخص لهم المحليين معاملة مصدري رسائل الجملة بما يتعلق بهذه التعليمات؛ فهل يعني ذلك أن المرخص له سيتقدم بطلب الى الهيئة بمنحة الموافقة للسماح له بتمرير رسائل الجملة الدولية وإنهاؤها على شبكة المرخص لهم أسوة بمصدري رسائل الجملة؟ هذا بالرغم من تأكيدنا على ضرورة عدم السماح لمصدري رسائل الجملة بتمرير الرسائل الصادرة من مصادر دولية كما أشرنا في ملاحظاتنا العامة أعلاه وبالإشارة إلى ملاحظاتنا العامة أعلاه، ترى شركتنا بأنه يتوجب	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تم صياغتها للتوضيح

	حصر نطاق التطبيق في رسائل الجملة المرسلة من مصادر محلية داخل المملكة) وبأن تعثني رسائل الجملة من مصادر دولية (خارج المملكة من نطاق التعليمات للأسباب التي أوردناها اعلاه. هذا وتؤكد شركتنا على ملاحظاتها أعلاه بضرورة تمكين المرخص لهم من إدارة رسائل الجملة من المصادر | الحولية بترشيحها (فلترتها) للسماح بتمريرها أو حجبها وفقا للممارسات القائمة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات والمتفق علبها في بين المشغلين بهذا الخصوص وبما يتفق مع الممارسات العالمية في هذا المجال، حيث أن أي تدخل من قبل الهيئة بالسماح بشرير رسائل الجملة من مصادر دولية سيفتح الباب أمام الرسائل غير المرغوبة بمختلف أنواعها الأمر الذي مودية ، من قدرة المشغلين على حماية شيكاتهم من تلك الرسائل اضافة إلى خسارة عوائد محققة كبيرة من رسائل الجملة المرسلة من خارج المملكة		
	لا يمكن اعتبار الجهة التي تنشئ رسال جملة دولة على انها مرخص له وفقاً للتعريف الوارد في هذه التعليمات ندعو الهيئة إلى سحب هذا الشرط المسبق والذي يتعلق بموضوع لا يدخل ضمن الصلاحيات. فمن غير الممكن الزام الجهات الدولية بارسال رسائل الجملة بناءً على تعليمات محلية.	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	لم يرد في التعليمات ما يشير الى ان من ينشيء رسائل جملة دولية هو بالضرورة مرخص له
	: "يعامل المرخص له الذي يمرر/ينشئ رسائل جملة دولية: البند يستدعي التعديل كون المرخص له لا ينشئ رسائل جملة دولية وإنما يقوم بتمريرها ويجب التوضيح بالبند بأنه لا يجوز تمرير الرسائل الدولية بين المرخص لهم بترميز محلي وتطبيق نفس الممارسات التي تخص تمرير المكالمات الصوتية الدولية بين المرخص لهم.	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تم الاخذ بعين الاعتبار وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة
	في ما يتعلق بالرسائل الدولية التي تم الاشارة اليها في هذه النقطة فانه ومن وجهة نظرنا لا يوجد هنالك فرق بين الرسائل المحلية و الدولية من حيث التعليمات و الاجدر بذلك ان تعامل جميع هذه الرسائل بنفس المعاملة	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	في ما يتعلق بالرسائل الدولية التي تم الاشارة اليها وكما تعلم هيئتكم الموقرة بقيام شركات الاتصالات بالتعاقد مع جهات وشركات	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	تم الاخذ بعين الاعتبار وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة

	أجنبية غير مرخصة وغير عامله في المملكة بالاضافة الى منحها التواكيل الحصرية وحرمان الشركات الاردنية القائمة والمرخصة والعاملة في المملكة من التداول بهذا النوع من الرسائل مع العلم بأن كافة هذه الاعمال مخالفة للأنظمة والقوانين القائمة وانه ومن وجة نظرنا لا يوجد هنالك فرق ما بين الرسائل المحلية و الدولية من حيث التعليمات و الاجدر بذلك ان تعامل جميع الرسائل نفس المعاملة.		
	نرجو اضافة قانون الاتصالات وتعليمات المنافسة الى هذا البند نظراً لأن القانون هو اساس الاعمال.	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	التعليمات صادرة وفقا للقانون وتأخذ بعين الاعتبار كافة القوانين النافذه وبالضرورة عدم التعارض مع اية تعليمات صادرة وفقا للقوانين النافذه
	نرجو اضافة قانون الاتصالات وتعليمات المنافسة الى هذا البند نظراً لأن القانون هو اساس الاعمال	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	التعليمات صادرة وفقا للقانون وتأخذ بعين الاعتبار كافة القوانين النافذه وبالضرورة عدم التعارض مع اية تعليمات صادرة وفقا للقوانين النافذه
	إن حصر مدة الموافقة بسنة شمسية واحدة سيؤدي لعدم استقرار المعاملات | التجارية بين المرخص لهم ومصدري رسائل الجملة، علما بأن أسعار التعاقد ذات طبيعة تجاريق تتغير وفقا لحجم الرسائل المتوقع، ومدة التعاقد بين مصدر رسائل الجملة والمرخص له، اخذين بعين الاعتبار عدم وجود آليات وأسس مرجعية واضحة ومعلنة لتجليد تلك الموافقة، الأمر الذي ينطوي على مخاطر يتوجب على المرخص له أخذها بعين الاعتبار؛ كاحتمالية عدم تجديد الموافقة لمصدري رسائل الجملة، وبالتالي عكس ذلك على أسعار وشروط الخدمة في الاتفاقيات بين المرخص له ومصدر رسائل | الجملة تفاديا لتلك المخاطر، الأمر الذي قد يؤثر على أسعار الخدمة المقدمة من قبل مصدري رسائل الجملة.	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	التجارب السابقة والمصلحة تقتضي تحديد المدة
تصنيف رسائل الجملة			
	ترسل الرسائل الدعائية التي تتضمن ترويج لخدمات أو سلع معينة الى كافة المستفيدين تحتوي الرسائل الدعائية على محتوى دعائي وتروج لخدمات تجارية بغض النظر عن الجهة المرسلة والفئات المستلمة، بمعنى أن رسائل الجملة المرسلة حتى من الجهات الخدمية الراغبة في	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	حددت التعليمات التفريق بين انواع الرسائل

	ترويج منتج معين أو تتضمن محتوى دعائي تعتبر دعائية.		
	ترسل الرسائل الخدمية الى مجموعة من المستفيدين بناءً على طلبهم وموافقتهم المسبقة و/أو كجزء من اشتراكهم بخدمة معينة. ويشترط أن لا تتضمن محتوى دعائي إن عبارة "تجمعهم صفة مشتركة" تجعل النص عرضة للتأويل وتفسير النص على أكثر من وجه مما يخلق مجالاً للّبس. كما نرجو إضافة عبارة "ويشترط أن لا تتضمن محتوى دعائي" لبيان الشرط الأساسي لتصنيف رسائل الجملة على أنها رسائل خدمية وهو عدم وجود محتوى دعائي	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	حددت التعليمات التفريق بين انواع الرسائل
	يجب اشتراط الحصول على الموافقة المسبقة من المستفيدين لكل الحالات التي تضمنها البند كحالة اشتراكهم بخدمة معينة وحالة أن تجمعهم صفة مشتركة.	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	تعديل البند بحيث تكون مسؤولية الحصول على التصاريح هي الجهة التي تربطها علاقة مباشرة بالمستفيد وليس مصدر الخدمة، إضافةً إلى توضيح المقصود بالتصاريح ضمن التعريفات وتزويدنا بنموذج لها وتحديد ما هي المعلومات الأساسية المطلوبة لغير الأردني.	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	نرجوا ان نوضح هنا ما يلي:- تقدم بعض المتاجر خدمة اعلام زبائنها بآخر العروض وهنا يقوم المشترك طوعيا بإعطاء رقم الهاتف الخاص به الى المتجر لغايات التواصل. تمتلك بعض المتاجر برامج نقاط مقابل المشتريات حيث استثمرت هذه الشركات وتكبدت مبالغ مالية للقيام بهذه الاعمال في وقت سابق لجمع البيانات الخاصة بعملائها مما يصعب تعديلها بالوقت الحالي حسب متطلباتكم الواردة في الاستشارة. وهناك تطبيقات عديدة تستخدم هذا النوع من الرسائل ومن الصعب عليها تطبيق ذلك المقترح. كما وتقوم بعض البنوك بتقديم عروض خاصة بالمتاجر و المؤسسات المتعاملة معها لزبائن البنك. وهنا وحسب اعتقادنا فإنه من الصعب جداً ان يقوم عملاء مصدري	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة

	الرسائل بالحصول على المعلومات او الوثائق المطلوبة وللأسباب التالية:- ١- الخوف من قبل زبائنه من تقديم وثائقهم الرسمية التي من الممكن استغلالها لغايات اخرى. ٢- صعوبة توثيق اعداد هائلة من المشتركين الحاليين. ٣- إمتناع الاناث او السيدات والكثير من الأشخاص من تقديم بياناتهم الشخصية بداعي الخصوصية و تكتفي بتقديم رقم الهاتف فقط. ٤- ان بعض المتاجر المتعاملة مع مصدري الرسائل تتعامل بالتجارة الالكترونية وفي هذه الحاله لا يتم التعامل الا من خلال الطرق الافتراضية. وهنا تقترح شركتنا بإعتماد الانظمة العالمية لهذه الغاية ولغايات الاحتفاظ بالخصوصية عن طريق نظام "Double Opt In" بحيث يقوم المتجر وعند تقديم المشتركين ارقام هواتفهم الخلوية بارسال رسالة نصية قصيرة تعلمهم باشتراكهم في البرنامج المقدم من قبل المتجر ، كما و تسمح للمتجر بعد ذلك بارسال الرسائل لصاحب العلاقة ، مع امكانية وقف الخدمة من قبل المشترك عند رغبتة بذلك. وهذه الخدمة يتم تزويدها من قبل مصدري الرسائل النصية القصيرة مع الاحتفاظ بكافة المعلومات المتعلقة بالموافقات القائمة و حمايتها و ارشفتها. كما ويمكن تطبيق هذا النظام على المؤسسات التي لديها قاعده بيانات لعملائها ، لتاكيد اشتراكهم بخدمة الرسائل النصية القصيرة.		
	نرجو ان نوضح بأن استخدامات هذا النوع من الرسائل كما يلي:- ١. تقدم بعض المتاجر خدمة اعلام زبائنها بآخر العروض والخصومات حيث يقوم المشترك بإعطاء رقم الهاتف الخاص به للمتجر لغايات التواصل. ٢. تمتلك بعض المتاجر برامج ولاء (مكافآت) مقابل المشتريات حيث استثمرت هذه الشركات وتكبدت مبالغ مالية للقيام بهذه الاعمال في وقت سابق لجمع البيانات الخاصة بعملائها مما يصعب	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة

	تعديلها بالوقت الحالي حسب متطلباتكم الواردة في الاستشارة. ٣. تقوم بعض البنوك بتقديم عروض خاصة بالمتاجر والمؤسسات المتعاقده معها لزبائن البنك. وحسب اعتقادنا فإنه من الصعب جداً ان يقوم عملاء مصدري الرسائل بالحصول على المعلومات و/او الوثائق المطلوبة وللأسباب التالية:- ١- خوف الزبائن (العملاء) من تقديم بيانات خاصة بوثائقهم وبياناتهم الرسمية لغايات اخرى. ٢- صعوبة توثيق اعداد هائلة من المشتركين الحاليين بكافة البيانات المطلوبة سواء الحاليين او الجدد. ٣- عدم استعداد الاناث او السيدات لتقديم بياناتهم الشخصية بداعي الخصوصية وتكتفي بتقديم رقم الهاتف الخاص بها فقط. ٤- ان بعض المتاجر المتعاملة مع مصدري الرسائل تتعامل بالتجارة الالكترونية وفي هذه الحاله يتم التعامل من خلال الطرق الافتراضية. حيث تقترح شركتنا اعتماد الانظمة العالمية لهذه الغاية ولغايات الاحتفاظ بالخصوصية عن طريق نظام " Double Opt In/Opt Out" بحيث يقوم المتجر وعند تقديم المشتركين ارقام هواتفهم الخلوية بارسال رسالة نصية قصيرة تعلمهم باشتراكهم في البرنامج المقدم من قبل المتجر ، كما و تسمح للمتجر بعد ذلك بارسال الرسائل النصية القصيرة لصاحب العلاقة ، مع امكانية وقف الخدمة من قبل المشترك عند رغبتة بذلك. حيث ان هذه الخدمة يمكن تزويدها من قبل مصدري الرسائل النصية القصيرة مع الاحتفاظ بكافة المعلومات المتعلقة بالموافقات القائمة و حمايتها و ارشفتها. كما ويمكن تطبيق هذا النظام على المؤسسات التي لديها لقاعده بيانات خاصة بعملائها ، لتاكيد اشتراكهم بخدمة الرسائل النصية القصيرة او امكانية توقيف تلك الرسائل.		
	ادراج بند يتضمن تصنيف الرسائل الدعائية التي يتم ارسالها بناءً على طلب المستفيد	الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)	تم ادراج بند ليمكن الهيئة من اضافة امثلة متعددة

	رسائل خدمية لمشتركي المتاجر العامة: هي الرسائل الخدمية المرسلة من قبل المتاجر العامة للمشتركين معهم تعلمهم بالعروض التي تقدمها على السلع من خلال توقيع تصريح بالموافقة من قبل المشترك، على أن تتضمن الرسائل وسيلة تمكم المستفيد من إيقاف استلام الرسالة، وتعنون هذه الرسائل بالرمز المحتوي على اسم الجهة المرسلة (Sender ID) مسبوقا بالرمز (MKT)		
الاحكام التنظيمية			
	توصي شركتنا بضرورة فصل التزامات المرخص لهم عن التزامات مصدر رسائل الجملة ضمن التعليمات كما أشرنا في ملاحظاتنا العامة أعلاه.	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	مصدر الجملة تنطبق عليه كافة الالتزامات بغض النظر عن صفته
	على المرخص لهم من شركات الإتصالات اعلام مصدري رسائل الجملة بارقام المشتركين الذين قاموا بحجب خدمة الرسائل النصية القصيرة الدعائية و / او الارقام الخارجة عن الخدمة وبشكل دوري	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	بالإشارة إلى ملاحظاتنا العامة اعلاه، نقترح تعديل هذه المادة كما يلي: "إيجاد حلول فنية لتمرير أو حجب رسائل الجملة المرسلة من خارج المملكة	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	لا يمكن من الناحية الفنية توفير أولوية بالتمرير لأي نوع من أنواع رسائل الجملة، كما لا يمكن تطبيق هذه المادة على رسائل الجملة المرسلة من خارج المملكة	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	نرجو الإشارة إلى ملاحظاتنا العامة أعلاه حول علم الحاجة لتوقيع عقد اشتراك مع مصدر رسائل الجملة، وإلى ملاحظاتنا حول عدم مسؤولية المرخص له عن مراقبة مدى التزام مصدر رمال الجملة بأي من بنود هذه التعليمات. كما لا يتضح من نص المادة (٦ ١.٧) فيما إذا كان يشترط تزويد الهيئة بكافة عقود الاشتراك مع كافة مصدري رسائل الجملة للموافقة عليها على حدة علما بان عقد الاشتراك - مع عدم تسليمنا بالحاجة إليه . سيكون موحدا لجميع مصدري رسائل الجملة المتعاقدين مع المرخص له	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	البنود في التعليمات واضحة وتعالج الملاحظة المذكورة بطريقه منطقية وعادلة
	ترى شركتنا حذف الاشارة إلى الأوامر الادارية وذلك حتى يتفق نص هذه المادة من التعليمات مع نص المادة (١٨) من الدستور	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	المادة نص عليها القانون

	الاردني والتي تنص -على أنه "تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو الإطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون".		
	تؤكد شركتنا على ملاحظاتها العامة أعلاه حول عدم الحاجة لتوقيع عقد اشتراك مع مصلر رسائل الجملة، حيث أن إصدار موافقة لمصدري رسائل الجملة يعطي الهيئة الصلاحيات اللازمة لتنظيم اعمال هؤلاء المصدرين وبالتالي ضمان امتثالهم بهذه التعليمات عند صدورها، وإنفاذ قرارتها بهذه الخصوص، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تحت طائلة سحب الموافقة أو علم تجديدها في حال عدم امتثالهم، و/أو تطبيق أية عقوبات تراها مناسبة بحقهم.	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تختلف الهيئة وترى ضرورة هذا العقد
	ترى شركتنا ان مسؤولية توعية واصدار ارشادات للمستفيدين هي من مهام الهيئة بموجب المادة رقم (٦/م) من قانون الاتصالات	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	ترى شركتنا أن مسؤولية توعية وإصدار إرشادات للمستفيدين هي من مهام الهيئة بموجب المادة رقم (١٦م) من قانون الاتصالات. ترى شركتنا بأنه من غير العملي أن يتضمن نص الرسالة أي نصوص إضافية نظرا للأسباب التالية أ. عدد الحروف (characters) المحدود للرسالة القصيرة (SMS) الواحدة. الكلفة المرتفعة نظرا للحاجة لإرسال رسالة قصيرة إضافية مع كل رسالة جملة لاستيعاب النص الاضافي ب عدم القدرة على التحكم بمحتوى الرسائل في حال كانت مرسلة من مصدر رسائل الجملة مع إضافة إلى أن محتوى الرسالة نفسه هو حق لصاحب الرسالة المعني بالمحتوى ولا يجوز تغيير أو تعديل أو اضافة على ذلك المحتوى دون موافقت	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	لا يمكن من الناحية الفنية تتبع جميع الرسائل التي يتم إرسالها لكل مشترك ووقف رسائل الجملة المرسلة له بعد تجاوز الحد المقترح من الهيئة لكل مستفيد، إضافة إلى تعدد مصادر رسائل الجملة من عدة مصدرين، ومن خلال المشغلين الآخرين، أو من مصادر دولية	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	لم تطلب التعليمات التزامات غير مقدور عليها

	الأمر الذي قد يؤثر على جلوى التعاقدات لمصدري رسائل الجملة وذلك لعدم قدرتهم على تقدير حجم الرسائل التي قد يتم حجبها من قبل المرخص له نظرا لتجاوز الحد الأعلى من الرسائل اليومية للمشترك، وبالتالي تقليص عدد رسائل الجملة التي يتم شراؤها او ايقاف تقديم تلك الخدمة من قبلهم نظرا للقيود التنظيمية الواردة في هذه التعليمات ومن بينها ما ورد في هذه المادة اضافة إلى ذلك، فاننا نود الإشارة إلى عدم توفر الإمكانية الفنية تتبع عدد الرسائل المرسلة إلى المستفيد.		
	لا يتضح لشركتنا أسباب هذا الالتزام ومبرراته، وما هي الاجراءات التي ستتخذها الهيئة عند إعلامها بمصدر رسائل الجملة الي يتم التعاقد معه، علما بأن الاتفاقيات بين المشغلين المحليين ومصدري رسال الجملة الدولين هي اتفاقيات تجارية ولا تخضع لموافقة الهيئة استنادا لاحكام اتفاقية الترخيص	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	تحتاج الشركة الى قراءة ادق للبند
	نرجو التوضيح بأن شركتنا لديها عقود قائمة حاليا موافق على شروطها وأحكامها من قبل الهيئة ، فنرجو توضيح ما هي التعديلات المطلوبة.	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تستغرب الهيئة من ملاحظة الشركة فكأي عقد تعمل الشركات دائما على تعديله حسب التطورات والمستجدات
	• ادراج رمز USSD في الرسائل الدعائية سوف يعمل على زيادة عدد الحروف والفراغات المسموحة في الرسالة الواحدة والذي سوف يؤثر سلبا على المحتوى وزيادة التكلفة على مزودي الخدمة.	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تحتاج الشركة الى قراءة ادق للتعليمات فما ذكر في التعليمات هو " على سبيل المثال لا الحصر"
	توضيح الحد الأقصى للرسائل بـ ٥ رسائل في اليوم الواحد: هل هي ٥ رسائل من كل مرخص له أم ٥ رسائل من كل مصدر لرسائل الجملة. • ما هي الية ترتيب السماح لإرسال الرسائل الدعائية من كل مزود خدمة حيث انه تم طلب حد اقصى للرسائل ب ٥ رسائل في اليوم الواحد؟	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	غير محددة
	إن العقود الموقعة مع مصدري رسائل الجملة الدولية تعتبر اتفاقيات تجارية ويجب أن تستثنى من نطاق تطبيق هذه التعليمات.	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	كما و نطلب من هيئتكم الموقرة السماح بارسال الرسائل النصية القصيرة ايام السبت كون ان يوم السبت يوم عمل عادي لكثير من القطاعات ، ليتمكن قطاع مصدري الرسائل من المنافسة مع قنوات	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة

	التواصل الاجتماعي وتطبيقات OTT حيث ان هذه القنوات و التطبيقات مفتوحة على مدار الايام ٧/٢٤		
	اضافة موافقة الهيئة على تطبيق الجزائات المنصوص عليها في عقود الاشتراك	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	ان معظم الرسائل المرسلة ترسل باللغة العربية وكما تعلمون وحسب المواصفات العالمية فإن الرسالة باللغة العربية تتكون من سبعين حرف للرسالة الواحدة واذا تم اضاف الرمز USSD على سبيل المثال " لإلغاء الخدمة ارسل #xxxx* " والمكونه من ٢٥ حرف . مما يعني الحاجة الى رسائل اضافية لتوصيل محتوى الرسائل مما يضاعف الكلفة على عملاء مصدري الرسائل . وهذا سيكون له الاثر السلبي في خفض حجم مبيعات هذا القطاع و توجه العملاء الى بدائل اخرى أقل كلفة.	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	تحتاج الشركة الى قراءة ادق للتعليمات فما ذكر في التعليمات هو " على سبيل المثال لا الحصر"
	ان تحديد عدد الرسائل الدعائية اليومية للمستفيد بخمس رسائل يومية من اصعب الامور وللاسباب التالية :- ١- عدم وجود اليه لادارة الطريقة المقترحه وتوزيعها بين كل من شركات الاتصالات و مصدري الرسائل والتنسيق فيما بينهم . ٢- يمكن للمستفيد ان يقوم وبسهولة بطلب الغاء خدمة الرسائل الدعائية من شركات الإتصالات و/أو الجهة المرسلة عند رغبته بعدم إستلام أي رسائل دعائية. ٣- تم اضافة الرمز ADV من قبلكم في تعليمات سابقة لضمان عدم وصول الرسائل الدعائية لعدم الراغبين باستلام مثل هذا النوع من الرسائل	شركة الجيل القادم لحلول الاتصالات وأنظمة المعلومات	غير محددة
	تقترح شركتنا بإضافة موافقة الهيئة على نوعية وآلية تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في عقود الاشتراك	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة
	ان معظم الرسائل المرسلة ترسل باللغة العربية وكما تعلمون بأن الرسالة باللغة العربية تتكون من سبعين حرف للرسالة الواحدة واذا تم اضاف الرمز USSD على سبيل المثال " لإلغاء الخدمة ارسل #xxxx* " والمكونه من ٢٥ حرف . ما يعني الحاجة الى رسائل اضافية لتوصيل محتوى الرسائل مما يضاعف الكلفة على عملاء مصدري الرسائل. وهذا سيكون له الاثر السلبي في خفض حجم مبيعات هذا القطاع و توجه العملاء الى بدائل اخرى	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	تم الاطلاع والعلم بالملاحظة

	ان تحديد عدد الرسائل الدعائية اليومية للمستفيد بخمس رسائل يومية من اصعب الامور وللاسباب التالية :- ١- عدم وجود اليه لادارة الطريقة المقترحه وتوزيعها بين كل من شركات الاتصالات من جهة و مصدري الرسائل من جهة أخرى والتنسيق فيما بينهم . ٢- يمكن للمستفيد ان يقوم بطلب الغاء خدمة الرسائل الدعائية من الجهة المرسلة عند رغبته . ٣- تم اضافة الرمز ADV من قبلكم في تعليمات سابقة لضمان عدم وصول الرسائل الدعائية لعدم الراغبين باستلام مثل هذا النوع من الرسائل كما ونقترح اضافة البنود التالية الى الاحكام التنظيمية:- • عدم امتناع اي من المرخص لهم من التعاقد و/او بيع رسائل الجملة الى اي من مصدري الرسائل النصية القصيرة الموافق عليهم من قبل هيئتكم الموقرة. • تطبيق وتفعيل قانون وتعليمات المنافسة بحزم فيما يتعلق في عمليات قطاع مصدري الرسائل النصية القصيرة. • على المرخص لهم اعلام مصدري رسائل الجملة بارقام المشتركين الذين قاموا بحجب خدمة الرسائل النصية القصيرة الدعائية و / او الارقام الخارجة عن الخدمة كلاً حسب شبكته.	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	غير محددة
	• طلب من المرخص لهم عدم القيام بتقديم رسائل نصية قصيرة مجانية مقابل بيع اي من منتجات المرخص لهم الاخرى (التحزيم). تود شركتنا ان تقدم الاقتراحات التالية خارج الاستشارة والتي لم يتم التطرق لها في الاستشارة:- - ونرجو من هيئتكم الموقرة السماح بارسال الرسائل النصية القصيرة ايام السبت كونه يوم عمل عادي وحسب القانون ليتمكن قطاع مصدري الرسائل من المنافسة مع قنوات التواصل الاجتماعي وتطبيقات OTT حيث ان هذه القنوات و التطبيقات مفتوحة على مدار الايام ٧/٢٤ .	الشركة المركزية للتجارة الالكترونية JorMall	التعليمات توخت المساواة والعدالة وعدم تغول جهة على جهة اخرى

	- تقوم بعض الشركات ببيع الرسائل المرسلة عن طريق تطبيق WhatsApp حيث ان هذه الرسائل غير خاضعة للاحكام التنظيمية الصادرة من قبل هيئتكم الموقرة ، ونرجو منكم تنظيم ومراقبة هذه الخدمة نظراً للضرر الذي تسببه على أعمال قطاع مصدري الرسائل النصية القصيرة واخضاعها الى القوانين النافذة و تعليمات هيئتكم الموقرة.		
	اللجنة الفنية		
	ترى شركتنا بعدم وجود علاقة للبند (٦.١.٧.٣) بطلب تقرير تفصيلي من المرخص لهم عن حجم الرسائل المرسلة من خلال شبكته، علما أن الالتزام بموجب المادة (٦.١.٧.٣) يقع على عاتق مصدر رسائل الجملة وليس المرخص له. إضافة إلى ذلك، لا تتوفر وسائل فنية للتأكد من وصول الرسائل للمستفيد النهائي أو علم وصولها، خاصة أن التقارير الفنية تؤشر على الرسالة التي تم تمريرها من خلال شبكة المشغل الى شبكة مشغل أخر بأنها وصلت (delivered)، في حين أنها لم تصل إلى المستفيد النهائي على أرض الواقع وفقا للشكاوى وتقارير الفحص التي تمت من قبل هيئتكم بخصوصها.	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	الضرورة والمصلحة تقتضي ذلك
	توضيح لتشكيلة اللجنة الفنية المقترح بتحديد من هو رئيس اللجنة: الرئيس التنفيذي للهيئة أم عضو الهيئة.	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تم توضيح جميع ما يتعلق باللجنة الفنية في البند الخاص باللجنة
	الغاء الموافقة		
	نقترح أن يتم إضافة بند يتناول الاشعار ومنح مهلة لتصويب الأوضاع	شركة أمنية لخدمات الهواتف المتنقلة	تم الاطلاع على الاقتراح والتعليمات ككل تأخذ بعين الاعتبار ما فيه المصلحة
	ترى شركتنا بضرورة توفر آلية عادلة وشفافة كمرجعية موحدة ومتاحة للجميع بخصوص تجديد الموافقة، حيث أن عدم وجود آلية واضحة لهذا الغرض سيؤدي لعدم استقرار المعاملات التجارية بين المرخص لهم ومصدري رسائل الجملة، الأمر الذي ينطوي عليه مخاطر يتوجب على المرخص له أخذها بعين الاعتبار كاحتمالية عدم تجديد الموافقة لمصدري رسائل الجملة وعكس ذلك على أسعار وشروط الخدمة في الاتفاقيات بين المرخص له ومصدر رسائل الجملة تفاديا لتلك المخاطر، الأمر الذي قد يؤثر على أسعار	شركة البتراء الاردنية للهواتف المتنقلة (اورانج)	التعليمات توخت المساواة والعدالة وعدم تغول جهة على جهة اخرى

الخدمة المقدمة من قبل مصدري رسائل الجملة		